

وروي رفعها مع التنوين على انها فاعل بالفعل المجرى في اي مما يكون اي
يوجد بعد وهذا وجه خاص زائد على الاربع المشهورة ذكره الرطبي اختلف
في اوله فطلق بها على ثمانية اقوال ينظم بعضهم تحت منها في قوله
قوله جرى كذا ما بعد من كان باديا **قوله** جرى ان كان واو واقترب
قوله وكان فضل الخطاب وبعده **قوله** في خبره ان قلعه يعرب **قوله** او
وقيل اول من نطق بها يعقوب وقيل ايوب وقيل ادم وموافقها وجمع
بين تلك الاقوال بان المراد الاول بالبناء للقبائل او لكونه كمال النسبة
لقبيلته فلا تعارض **قوله** عننا الاشارة الى ان اللفظ المستخرجه في اللفظ
سواء كان وضع الكلمة قبله او التصنيفا وبعده اذ لا حضور لتلك اللفاظ
ولا لعانيها في الخارج على وجه الترتيب والتعقيب وان كانت توجد فيه
لا على ذلك الوجه والظاهر ان الاشارة تبرز الى الجمع في ذلك المراتب وانما قبلها
مقولنا في الخارج لان كذا اللفاظ والمعاني ضرا من حضور من حيث ليس
المراد على اللفاظ المراد على المعاني وهو النقوش موجود خارجا بالكتابة لا يقال
الاشارة لان تكون اللفظ المحسوس بحاسة البصر والالفاظ المراد كذلك
وان كانت تحت حكمة السمع لانما نقول شيئا تلك اللفاظ بالشيء شخص
المشعر بجماع مطلق المحسوس واستعمل اللفظ هذا في استقارة مصرحة
تحقيقية لتحقيق اللفاظ عملا ثم انظر لكونه مضافا في معنى المشار اليه في
تبعية لانزاع معنى المشتق فتقول شئت الاشارة المعنوية بالاشارة
الحسية واستعمل لفظ الثانية الاولى واستثنى من ذلك اللفظ المعبر عنه بهذا
والا فاصليته وهو الظاهر وما قيل من ان كانت الخطبة بعد التصنيف
فلا اشارة لما في الخارج ليرتبط بمستقيم لا بد لا يجري اللفظ القول المرجوح من لفظ
مسما ككتبه النقوش اذ هي الموجودة خارجا ولا يجري على يقين الاحتمالات
المعروفة ان اللفظ الجري على ذلك المرجوح هنا لعدم مناسبة للقيام وذلك
للاخبار عن الاشارة بقوله **قوله** والاختصاص انما هو في اللفظ
دون النقوش لان الجمل على الجواز في اللفظ مختص بالالفاظ
باسم المدلول وهذا اعترض الاخبار عن اسم الاشارة بقوله **قوله** بان
الاشارة لما في اللفظ وهو مجمل والمختص بالمفصل بابا بابا فلم يطابق الخبر

المشتر

المشتر واجيب بان هناك مضافا مقدر اي مفصل هذا واعترض
ايضا بان الالفاظ التي وقعت للاشارة اليها واخر عن مفصلها المختص
لبنائها الالفاظ الموجودة في ذهن المسموع في ان يقال غير مختص
لانما نقول بل يزم ذلك اللفظ القول بان سما الكنت من غير علم الشخص
وعليه فيجيب بان الشخص الواحد لا يتعدد بتعدد محال الموجود في ذهن
زيد وعمر ومثلا هو الموجود في ذهن المسموع الذي سماه مختصا اما على القول
بانها من غير علم الشخص فصدق على منقود ظاهرا ولكن يزم عليه اعراض
السابق وهو عدم مطابقة اللفظ المشتر الا للاشارة للشخص الذي في ذهن
المسموع لا يعبر عنه باللفظ الذي هو المراد باللفظ واجيب بان هناك
مضافا مقدر اي مفصل نوع هذا مختص والتحقيق ان اللفظ كما يقوم
به العمل يقوم به المفصل فلا يحتاج لتقدير مفصل وان سما الكنت من غير
علم الشخص فيحتاج لتقدير نوع وما قرناه هو تحقيق ولا التفات لغيره
قوله ذهنا الاول ان منصوص على التمييز ان من جهة اللفظ انما حضوره
لانما كان ويجوز ان يكون منصوصا بترجى كما فرض اي في اللفظ العقل
او منصوصا على ان مفقودا على حذف مضاف اي حضوره من
والا من قوة النفس مستقاة لاكتساب المعاني **قوله** وهو وسوى الاختصار
والصواب سقاط **قوله** وتكثر المعنى لان تقليل اللفظ سواء قل المعنى
او كثر او وسوى والبسط تكثير اللفظ فقط كذا في قولنا الاقسام الثلاثة
وما ذكره يقتضي خروج بعض الاقسام كتقليل اللفظ مع مساواة المعنى
او كثره فيلزم ان لا يكون مثل ذلك اختصارا او ابسطا بل واسطو لعم
ما ذكره في اللفظ المبسوط **قوله** في التقصير مختص اي والى على
الفقه اي متعلق وهو الاحكام بمعنى النسب فيشبه الدال والمدلول
بالطرف والمطروف بجامع شئ التمكن تشبها مضمرا في النفس واتت
تفصيلا او تشبها ارتباط الدال والمدلول بارتباط الطرف بالمطروف
ففسر التشبيه بالحيثيات فاستعمل اللفظ في الدال على انما طرفه مطروف
خاصين لارتباط الدال بمدلوله كذا في **قوله** مولف الفهم قيد مطابقتا
وقيل فهم ما دق يقال فقه الرجل يفقه بلسان القاف في الماضي وتحتها في